



رائحة النهاية

كلا، لن يستدرجني الاضطهاد المستجد الذي طال "تلفزيون الجديد"، بعد طول رعاية، الى ان استسيغ تجربة تنتسب الى الاعلان السياسي اكثر منه الى الاعلام. لكن الملابس التي أحاطت بالقضية لا يمكن الا ان تستنفر المعنيين بالاعلام، سواء كانوا صحافيين أم قراء أم مشاهدين. بل ان تأثير استغرابهم من غياب الاستنفار عند الهيئات المهنية المفترضة.

ليس من باب التضامن مع صحافيين يساقون الى قصر العدل، بل خشية على القواعد المهنية والسياسية والدستورية التي يفترض ان تحصن حرية التعبير وحق المواطن في الحصول على المعلومات.

نضع جانباً اذاً مسألة التضامن المهني، وإن يكن التضامن لازماً على الأقل مع الزميلة داليا احمد التي تشكل معاملتها المشينة ضربة جديدة تُوجّه الى آمال لبنان في استعادة دوره الاعلامي العربي. يذكر هنا ان الزميلة التي افرج عنها بسند كفالة بسبب انتهاء اقامتها القانونية منذ اسبوعين، مواطنة عربية من السودان، ولا يهم في هذا المجال انها عاشت معظم حياتها في لبنان، ولا حتى ان اطلالتها التلفزيونية قد تكون الانجاز الوحيد الذي يسجل في رصيد "الجديد" (منذ انطلاقة الثانية) لما يتطلبه من جرأة اظهار السحنة السوداء على الشاشة وسط مجتمع لا يزال عنصرياً الى حد بعيد.

المهم هو ان صحافية عربية، ومعروف مكان اقامتها وعملها، تُعامل كما لا يجرؤ احد على معاملة عشرات الآلاف من العمال المفقرين الى اي اوراق ثبوتية غير تلك التي تفيد بانتمائهم الى الدولة التي تمارس وصايتها على هذا البلد. وبعد ذلك، نتحدث عن الاخوة العربية وعن دور لبنان الريادي... وبعد ذلك ايضاً نتساءل لماذا اخذت دبي مكان بيروت...

اما الآخرون ممن تم الاستماع اليهم، فالتضامن معهم لا يتوجب الا بمقدار ما يتصرفون كصحافيين سواء خلال الاستجواب او في طريقة العمل التي دأبوا عليها وفق ما نقلته عنهم الصحف. طبعاً، يُفهم ان يكون المثول امام نائب عام لساعات وساعات مربكاً، وخصوصاً في هذا الزمن من فقدان الحصانة. لكن الذي لا يمكن فهمه هو نوعية الاجوبة التي نقلتها الصحف عن المستمع اليهم. فعندما يُسأل صحافي عن مصدر خبر، لا يجوز ان يجيب انه لا يعرف، فكم بالحري اذا سئل عن كذب الخبر. للتذكير، ثمة شيء اسمه سرّ المهنة. واذا كان صحيحاً ان الاجتهاد القانوني لا يقر على الدوام بهذا السر وان القضاة كثيراً ما يسعون الى كسره، وخصوصاً في مثل هذا الزمن من السلطوية واستباحة الأعراف الملازمة لحرية الاعلام، الا ان التمسك به، رغم الوعيد القضائي، هو السبيل الوحيد لصون جسم صحافي يتمتع بالحد الأدنى من الصدقية.

ولكن ما الحيلة اذا كانت الصدقية اصلاً غائبة؟ هنا الطامة الكبرى. فاذا كان العاملون في "الجديد" الذين تم الاستماع اليهم لم يتسلحوا بسرّ المهنة، فالارجح ان ذلك مرده الى انهم نسوا المهنة. واذا كانوا فضلوا الاجابة بانهم لا يعرفون من اين جاء الخبر ومن كتبه، فلأنهم قبلوا قبلها بالا يكونوا صحافيين، بل مجرد نقلة "أخبار" تُكتب لهم.

الظاهرة قطعاً ليست محصورة بهذه الوسيلة الاعلامية دون غيرها، وقد سبق ان تجلت في تلفزيونات اخرى، مثلاً خلال هجوم "المؤسسة اللبنانية للارسال" على قانون الغاء الوكالات



الحصرية، او في مشاركة "تلفزيون المستقبل" في الحملات الانتخابية لصاحبه، كما تتجلى في الصحف حين يتم المزج بين هوى المالكيين وهوية المطبوعة، احياناً من دون اي اعتبار لمقتضيات العمل الصحفي. وما زاد في الطين بلّة ان لا رجاء ينتظر من الهيئات المهنية بحالتها الرثة الراهنة، ولا خروج من هذا الالتباس القاتل لروح المهنة الا اذا تجرأ الصحفيون على خطوات تعيد الى الجسم الصحفي حصانته، وتجراً معهم بعض مالكي الصحف ليقينهم ان استقلالية الصحفيين، بما في ذلك تجاه اصحاب العمل، هي افضل حماية للفنّين معاً وقيّلهما وفوقهما لجمهور المواطنين. بيد ان شيوع الظاهرة لا يخفف من مسؤولية "الجديد" والعاملين فيه في تعجيل الانحدار. فقد مضى ما يكفي منذ اعادة انطلاقه ليتأكد اي مشاهد من ان هذا التلفزيون الذي لا أمل له في ان يربح فرنكاً في الامد المنظور، رغم كل فضائحيته، لم ينجح سوى لتصفية حسابات يصعب نعتها بالسياسية، بل تصح فيها صفة السلطوية، الى جانب كيد شخصي واضح موجّه اساساً ضد الرئيس الحريري. وها هو "الجديد" يتوّج توظيفه السلطوي بالدخول في تصفية حسابات اخرى لم يفلح المواطن العادي في فك كل أغازها، ولعله لا يريد، فجل ما يعنيه منها ان الذئب يأكل بعضها بعضاً، وهذا في ذاته مؤشر الى قرب نهاية حقبة.

سلفاً، لا ندم على هذه الحقبة التي بدأت تنطوي. غير ان رائحة النهاية لا تهوّن ابدأ وقع "الانجاز" الذي يسعى الطاقم الحاكم (او بعضه) الى تحقيقه، مستفيداً من خطأ في التقدير وقع فيه "الجديد" وربما من وراءه، حين اخرج الى العلن الحروب الصغيرة التي تعتمل في اروقة السلطة. فبمعزل عن مصير هذه الوسيلة للاعلان السياسي، يأتي هذا الانجاز الامني - القضائي - المالي - السياسي ليلق سوابق خطيرة على حرية العمل الصحفي، وتالياً على ما تبقى من حرية المواطن. الرهان واضح بوضوح الاسلوب: بدل الادعاء على التلفزيون الذي نسب الى موظف ووزير ارتكابات، ومقاضاته بتهمة القذح والذم، يُشهر سلاح "الإخبار" فيصيب عصفورين بضربة واحدة. واذ يصبح الموضوع مصدر الخبر وليس فحواه، بعكس ما يفترضه "الإخبار"، يتم في الآن نفسه "تبييض" سمعة المخبر وترهيب كل من قد تسوّل له نفسه القيام بتحقيق صحفي، وان يكن باهداف مهنية ومواطنية ليست ما كان يرمي اليه "الجديد". هذا فضلاً عن تغليب طابع الجنائية على الملف بدل حصره في اطار قانون المطبوعات.

لا بأس، فقد اقتربت النهاية، ومن لا يدرك بعد ما تعنيه النهاية ليس عليه الا الانصراف لحظة عن اخبار السياسة اللبنانية البائسة ليطالع مرة واحدة الصحف العربية. وهو إن فعل سوف يقع على حكاية كلها مغاز، هي حكاية سميح البطيخي المسؤول عن المخابرات سابقاً في الاردن والذي لم يدرك الا متأخراً ان التآله محدود الأجل، فوجد نفسه فجأة يساق الى قفص الاتهام. سيقول قائل، ان مثل ذلك غير وارد في لبنان، ربما. في اي حال، سوف نرى. كما يقال بالعامية، إن عشنا، ولم تخفقنا، قبل ان ندرك النهاية، رائحتها النتنة.

سمير قصير



Id-Reference	03-Pr-000693	
Media	(Support)	HC
Title		رائحة النهاية
Subtitle		
Section		
Language		عربي
Source		النهار
Page		
Date		٢٠٠٣/٦/٢٧ 27/6/2003
Author		سمير قصير
Co-Author		
Keywords		
	Persons	داليا احمد - رفيق حريري - سميح بطيخي
	Locations	لبنان - السودان - دبي - اردن
	Dates	
	Themes	لبنان - اعلام لبناني - "تلفزيون جديد". NTV - LBC. "مؤسسة لبنانية للإرسال" - "تلفزيون مستقبل" - طاقم. حاكم - اضطهاد اعلام - حرية تعبير - داليا احمد - رفيق حريري - اعلام عربي - سوريا. نظام عمالة سورية - السودان - وكالات. حصرية - صحف عربية - صحافة - صحافيون - حرية اعلام - استقلالية صحافيين - قانون مطبوعات
Subject		